"أيام زمان" لمعنينو.. شهادات عن اللحظات الأخيرة من حياة الحسن الثاني

تيلكيل عربي- العدد 25 - من 8 إلى 14 نونبر 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

بعد مذكرة الـCNDH إلى البرلمان..

بوعياش : الملك اعتبر الإجهاض شأنا طبيا.. ورفع التجريم عن الحريات الفردية ضرورة

في انتظار "المشرّعين"

خلقت مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى البرلمان "الحديثٍ" في الأيام الأخيرة، لتلفت انتباه "المشرعين" إلى قضايا هامة و"حساسة"، لا تسائل فقط "محافظة" المجتمع، بل الدولة بكل مكوناتها، وتحث سير الجميع نحو رؤية أكثر وضوحا لحقوق الإنسان، "كما هو متعارف عليها دوليا".

بعد أن كان "الفصل 19"، في الدساتير المغربية السابقة، "دستورا وسط الدستور"، أبعد ما يكون عن مفهوم الحريات في الديمقراطية الحديثة، تحوّل "الفصل 19"، في الدستور الحالي، إلى منطلق باب "الحريات والحقوق الأساسية"، الذي يضم العديد من الفصول... لكن الدستور لا يكفي، فهو بحاجة إلى قانون يفصّل في مقتضياته.

ومن هذا المنطلق، تأتي مبادرة الـCNDH، التي كما تقول رئيسته، في حوارها مع "تيلكيل"، تريد أن تجعل من مشروع القانون رقم 10.16 (يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي)، "بمثابة القانون المنظم للحريات والحقوق".

لقد حركت مذكرة المجلس العديد من "السواكن"، التي لم تكن تنهض للترافع، عموما، إلا في المناسبات، وعلى هامش بعض المحاكمات، لترمي حجرا في بركة البرلمان، لتحفز ممثلي الأمة على التفاعل مع ما يقتضيه الاختيار الديمقراطي الذي تبنته الدولة، و"الديمقراطية تضم تدبير النظام العام وكذا تدبير الحياة الشخصية والحريات الشخصية"، كما تقول بوعياش.

جواب البرلمانيين على مذكرة الـCNDH لن يكون إلا عمليا، إما بإدماج التوصيات أو وضع المذكرة في "الأرشيف".

فإلى أي مدى يستطيع البرلمانيون الدفع بالتشريع لتوسيع الحريات؟ سؤال كبير، يبقى الجواب الحقيقي عليه عمليا، من خلال التعامل مع وثيقة المجلس؛ إما بتنزيل التوصيات، كلها أو بعضها، عبر تعديل المشروع، أو وضع المذكرة في "الأرشيف"! ■

السكن الاجتماعي..

الحكومة تخطط لتقديم مساعدات مالية للمشترين

حسمت الحكومة تصورها حول التوجه الذي ستتبناه في دعم السكن الاجتماعي بعد 2020، حيث ستعتمد مقاربة جديدة، قائمة على تقديم دعم مباشر للراغبين في شراء ذلك الصنف من السكن.

المصطفى أزوكاح

يؤكد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، أن دعما مباشرا سيمنح للمقتنين للسكن الاجتماعي، دون المنعشين العقاريين الذي ستتم مراجعة استفادتهم من التحفيزات الجبائية.

وذهب بنشعبون، في لقاء مع الصحافة يوم الثلاثاء بالدار البيضاء، إلى أن القطاع الذي يعرف تراجع المبيعات، بسبب عدم وجود الطلب على السكن الاجتماعي، سيستفيد عندما يجري توفير دعم مباشر للمقتنين، على اعتبار أن الطلب سيرتفع، ما سينعكس إيجابا على نشاط المنعشين العقاريين.

ويشير بنشعبون إلى أن الدعم المباشر سيشيع إحساسا لدى المشترين المحتملين بأن الدولة تساعدهم مباشرة ضمن سياسة الدعم الاجتماعي، بينما سيتوفر المنعشون العقاريون على سوق، وعندما يربحون يجب عليهم أداء ضرائب للدولة.

تحفيزات إلى غاية 2020

وحددت الدولة، ضمن التدابير التي اتخذت إلى غاية 2020، سعر السكن الاجتماعي المتراوحة مساحته بين 50 و80 متر مربع، في 250 ألف درهم، دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.

ويستفيد المقتني من دعم من قبل الدولة، محدد في قيمة الضريبة على القيمة المضافة، التي تصل إلى 40 ألف درهم، شريطة التزام المقتني باتخاذ العقار المقتنى سكنا رئيسيا لمدة أربعة أعوام.

ويتيح القانون للمنعشين العقاريين، الذين يلتزمون بإنجاز 500 وحدة سكنية بقيمة 250 ألف درهم، على مدى خمسة أعوام، الاستفادة من إعفاءات جبائية، تهم الضريبة على الشركات والضريبة الدخل وحقوق التسجيل والتنبر والرسم المهني والرسم على الأراضي والرسم على عمليات البناء.

ويتصور وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أن النفقات الجبائية، التي تتخذ

يستفيد مشتري السكن الاجتماعي من دعم يصل إلى 40 ألف درهم.

يشير تقرير لوزارة المالية إلى الاستهداف غير الفعال للمستفيدين من السكن الاجتماعي.

شكل تحفيزات وإعفاءات لفائدة المنعشين العقاريين لم تعد لها راهنيتها، علما أن العقار تراجع إلى المرتبة الثالثة ضمن القطاعات التي تستفيد من تلك النفقات حسب تقرير النفقات الجبائية، الصادر بمناسبة عرض مشروع قانون مالية العام المقبل، حيث جاء بعد الأمن والاحتياط الاجتماعي وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز.

ويتجلى من بيانات تقريري العام الماضي والعام الحالي حول النفقات الجبائية أن التدابير الاستثنائية من أجل تشجيع امتلاك السكن، تراجعت من 5,25 مليار درهم إلى 4,25 مليار درهم.

نقاش حول التحفيزات

وكان قطاع العقار من بين القطاعات التي أثيرت تساؤلات حول التحفيزات الجبائية التي يستفيد منها خلال المناظرة الوطنية للجباية، حيث توزعت الآراء بين قائل بتوجيه دعم مباشر للقطاع، وبين مدافع عن تخصيص دعم للقطاعات الإنتاجية التي توفر فرص عمل. وقد أكد محمد برادة، رئيس اللجنة العلمية التي أشرفت على تنظيم المناظرة، على أن التحفيزات التي منحت للعقار ساهمت في هجرة المستثمرين للصناعة، مؤكدا على أن تلك التحفيزات يجب أن توجه للقطاعات الإنتاجية.

وكان يوسف بمنصور، الرئيس السابق للفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، اعتبر في تصريح سابق، أنه لا يمكن المساس بالدعم الذي توفره الدولة للأسر من أجل اقتناء السكن، عبر تحمل الضريبة على القيمة المضافة، على اعتبار أن الدولة تتحمل حوالي 40 ألف درهم، معتبرا أنه يمكن توجيه الدعم الذي يستفيد منه المنعشون العقاريون لتحقيق هدف دعم الطبقات الوسطى من أجل اقتناء السكن، ودعم الفئات الفقيرة الراغبة في اقتناء السكن المنخفض التكلفة.

ويرى الاقتصادي إدريس الفينا، في تصريح لـ" تيلكيل عربي"، أن تقديم دعم مباشر للمشترين مازال في مرحلة الإعلان، حيث يجب انتظار صيغته، قبل تقييم آثاره كما في الصيغة الحالية التي سينتهي العمل بها في العام المقبل، كما أنه يجب انتظار ما إذا كان ما ستقترحه الحكومة سيغري المنعشين العقاريين.

مخزون.. واختلالات

ويعتبر الفينا أن النظام الحالي، بغض النظر عن التحفيزات الجبائية التي منحت للمنعشين العقاريين، ساهم في امتصاص العجز على مستوى السكن، كما أفضى إلى توفير منتوج ساعد على محاصرة توسع دور الصفيح. ويؤكد المنعشون العقاريون أنهم ساهموا في خفض العجز الذي كان مسجلا على مستوى السكن بنسبة 70 في المائة، كي ينتقل من 1,2 مليون وحدة إلى 400 ألف وحدة حاليا، مؤكدين على أن السكن الاجتماعي يمثل 80 في المائة من مجمل إنتاج السكن في المملكة.

ويرى الفينا أن القطاع يوجد في وضعية ركود، مؤكدا على أن هناك فائضا في الإنتاج، ما يشكل رصيدا لدى المنعشين لم يتم تصريفه، بسبب عدم وجود طلب.

ويعزو المنعشون العقاريون توفر مخزون من المساكن غير المباعة ضمن برامج السكن الاجتماعي، إلى عدم ملاءمة العرض للطلب، بسبب عدم إنجاز دراسات مسبقة حول الانتظارات، وبفعل منح رخص استثنائية بطريقة غير عقلانية ومدروسة.

ويشير التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع القانون المالية للعام المقبل، إلى أنه تم إنتاج 392878 وحدة في إطار السكن الاجتماعي بين 2011 و2018؛ أي ضعف الإنتاج في الفترة بين 2003 و2010.

ويؤكد التقرير على ما يعتبرها اختلالات شابت تنفيذ برامج السكن الاجتماعي، والتي تتمثل في الاستهداف غير الفعال للمستفيدين، والعوائق التي تعترض القضاء على السكن غير اللائق بسبب الممارسات الاحتيالية للمستفيدين، والاختلالات التي شابت استخدام العقار العمومي والذي تم تخصيص نسبة كبيرة منه في مجالات أخرى غير تلك المتفق عليها. وعقد، قبل أيام، اجتماع بين وزيرة الإسكان والتعمير والسياسة المدينة نزهة بوشارب وممثلي الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، التي صرح رئيسها، كامل توفيق، بأن المستثمرين قدموا مقترحات حول مآل السكن الاجتماعي بعد 2020، وتمويل المستفيدين.

ويتساءل مصدر من المنعشين العقاريين، في ظل التوجه نحو الكف عن توفير العقار العمومي للمنعشين العقاريين في ضواحي المدن، وإذا ما جرى التخلي عن التحفيزات الجبائية للمستثمرين في السكن الاجتماعي، فهل سيبقى القطاع جاذبا لهم؟ وهل ستكون التدابير المواكبة للقطاع، إذا ما بلورت من أجله كفيلة بإعطائهم سببا للعودة للاستثمار بقوة في القطاع، خاصة في ظل توسع المدن وتوقع وزارة الإسكان ارتفاع الطلب على السكن الاجتماعي وسكن الطبقة المتوسطة؟ ■

منع الحجز على أموال الدولة..

بنشعبون يقدم حجته حول "المادة 9"

وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون في البرلمان.

التوفيق بين تنفيذ الأحكام القضائية وضمان استمرارية المرفق العام، هو المبرر الأساس بالنسبة لمحمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، في مشروع القانون المالية لسنة 2020.

المصطفى أزوكاح

يبدو وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، محمد بنشعبون، مقتنعا بسلامة إيراد المادة التاسعة المتعلقة بمنع الحجز على أموال وممتلكات الدولة في مشروع قانون مالية العام المقبل، رغم التحفظات التي أثارتها، فهو يؤكد على أنه يجب التوفيق بين تنفيذ الأحكام القضائية وضمان استمرارية المرفق العام.

جواب بلا سؤال

في اللقاء الصحفي، الذي عقده مع الصحافة، يوم الثلاثاء 05 نونبر بالدار البيضاء، حول مشروع قانون المالية، أغفل الصحفيون إثارة موضوع المادة التاسعة، ما دفعه إلى التعبير عن سعادته بعدم الخوض فيه. كانت تلك طريقته من أجل استفزاز فضولهم حول الموضوع، كي يبسط حيثيات تضمين المادة في مشروع قانون المالية، والاستفاضة في شرح دواعي ذلك.

واستأثرت المادة التاسعة باهتمام كبير بعد الكشف عن مضامين مشروع قانون مالية العام المقبل، حيث أثارت ردود أفعال متحفظة من قبل القضاة والمحامين، الذي اعتبروا أن منع الحجز على أموال وممتلكات الدولة نوعا من التبخيس لأحكام القضاء واستقلاليته، بل إن ذلك الموضوع أثير بقوة في لجنة المالية بمجلس النواب.

وتنص المادة التاسعة على أنه "يتعين على الآمرين بالصرف إدراج الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الأحكام القضائية في حدود الإمكانيات المتاحة بميزانياتهم"، مشيرة إلى أنه "إذا أدرجت النفقة في اعتمادات تبين أنها غير كافية، يتم عندئذ تنفيذ الحكم القضائي عبر الأمر بصرف المبلغ المعين في حدود الاعتمادات المتوفرة بالميزانية، على أن يقوم الآمر بالصرف باتخاذ التدابير الضرورية لتوفير الاعتمادات اللازمة لأداء المبلغ المتبقي في ميزانيات السنوات اللاحقة"، وتشدد المادة على "أنه لا يمكن بأي حال

«

« من الأحوال أن تخضع أموال الدولة للحجز لهذه الغاية".

إعادة الصياغة لرفع اللبس

يعيد الوزير التأكيد على أن المادة 9 من مشروع قانون المالية، المتعلقة بمنح الحجز على أموال وممتلكات الدولة، لم تأت من أجل عدم تطبيق الأحكام القضائية ذات الصلة بالحجز على أموال الدولة، بل يرى أنه يفترض ألا تتجاوز المبالغ الموفى بها، في إطار الحجز على أموال الدولة، تلك المبرمجة في قوانين المالية. ويحيل بنشعبون على الدستور الذي يجعل من الحفاظ على التوازنات الموازنية مسؤولية مشتركة بين البرلمان والحكومة، معتبرا أن تنفيذ الأحكام ضرورة دستورية، غير أنه يشدد على أن الحكومة ليس من حقها صرف درهم واحد دون أن يكون متوقعا في قانون المالية، المصوت عليه من قبل البرلمان.

ويشدد على أن التدبير يندرج كذلك، ضمن القانون التنظيمي للمالية، الذي يترجم الدستور، حيث ينص الفصل الرابع عشر منه على أن نفقات التسيير تشمل "النفقات المتعلقة بتنفيذ القرار والأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة".

بنشعبون: عدم الحجز على أموال الدولة معمول به، عمليا، في جميع الديمقراطيات عبر العالم، وفي البلدان التي تحترم حقوق الإنسان.

ويذهب الوزير من أجل رفع اللبس حول المادة التاسعة، بأنه يمكن تطوير صياغة النص من أجل الطمأنة أكثر، غير أنه يشدد على ضرورة تفادي القراءات المجتزأة، لأن ذلك يمس بمنطق التفكير، ويمكن أن يؤدي إلى استنتاجات خاطئة.

وأكد بنشعبون على أن سن المادة التاسعة في مشروع قانون المالية لا يعني أن الدولة لا تريد الوفاء بالتزاماتها، مشددا على أنها أدت 10 ملايين درهم في ثلاثة أعوام، بعد صدور أحكام تدينها؛ أي حوالي 3 ملايير درهم في العام، ما يدفعه إلى التأكيد على أن ذلك لا يمكن أن يجيز القول بأن الدولة تتخلف عن الأداء. ويعود الوزير إلى الممارسات المكرسة في دول أخرى، حيث يقول إن "عدم الحجز على أموال الدولة معمول به، عمليا، في جميع الديمقراطيات عبر العالم، وفي البلدان التي تحترم حقوق الإنسان مثل فرنسا وبلجيكا وسويسرا وكندا".

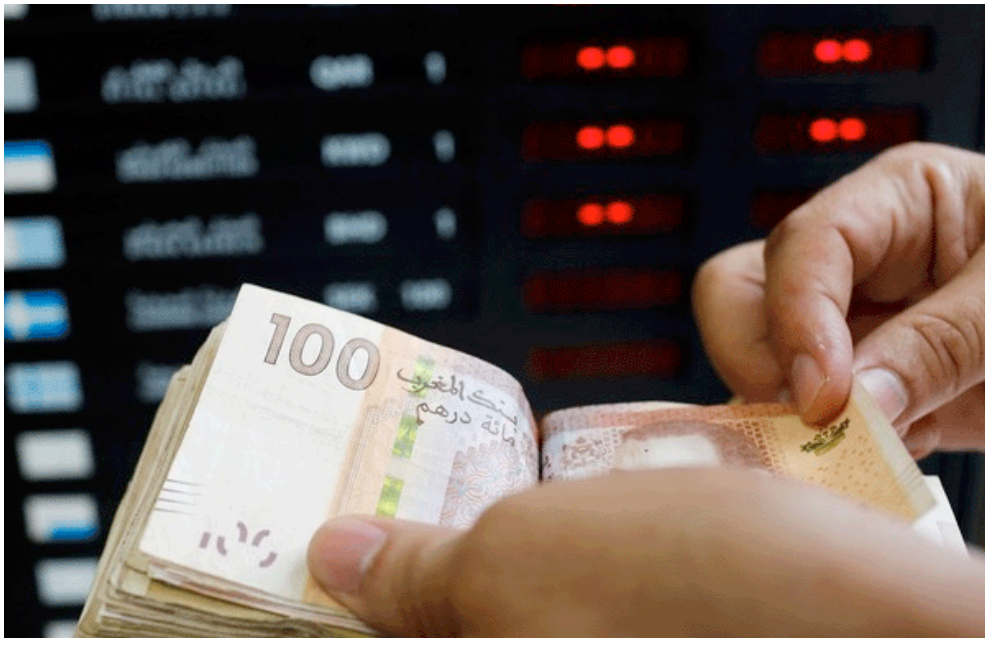

بنشعبون ذكر أن الدولة أدت 10 ملايين درهم في ثلاثة أعوام بعد صدور أحكام تدينها.

تحديد سقف النفقة

ويرى أنه إذا كان القانون يفرض عدم تجاوز النفقات التي ضمنت في مشروع قانون المالية، وصادق عليها البرلمان، فإن الملاحظ أن النفقة المتصلة بالوفاء بما في ذمة الدولة بمناسبة الأحكام الصادرة عن المحاكم، لا سقف لها عند التنفيذ.

ويذهب إلى أن الهدف من المادة التاسعة من مشروع قانون مالية العام المقبل، هو برمجة كيفية تنفيذ الأحكام، بما يراعي التوازنات الموازنية ومحدودية المداخيل.

ويعتقد أن الهدف هو ضمان حق المتقاضين مع تأمين استمرارية المرفق العام، حتى لا يتم السقوط في حالة إحدى الجماعات الترابية التي تم الحجز على كامل أموالها، بل إن ذلك امتد إلى نصيبها من الضريبة على القيمة المضافة.

ويؤكد على أنه من غير المسموح تجاوز تلك المخصصات المضمنة في قانون المالية. فالحجز على أموال الدولة لدى بنك المغرب، إذا تجاوز السقف المحدد سلفا، سيؤدي إلى خرق ما صوت عليه البرلمان عبر قانون المالية، ويفضي إلى المساس بالتوازنات المالية التي يكرسها الفصل 77 من الدستور، ذلك مبدأ دستوري، يستدعي مبدأ دستوريا آخر يقضي بضمان استمرارية المرفق العمومي.

واستعاد نقاشه مع البرلمانيين في لجنة المالية، حيث خاطبهم قائلا: "ستصوتون على مليار أو مليارين في ميزانية الدولة في 2020 من أجل تنفيذ الأحكام، وسننفذ المليارين، وبعد ذلك ما الذي سنفعله بالباقي؟ وما الفائدة من تصويتكم في هذه الحالة؟ لماذا تصوتون على ذلك إذا كان اعتباطيا؟ نقول فقط إنه يجب التنفيذ في حدود ما هو مبرمج، وبرمجة ما لم يتم تنفيذه بعد ذلك". ■

بعد مذكرة الـCNDH إلى البرلمان..

بوعياش: الملك اعتبر الإجهاض شأنا طبيا.. ورفع التجريم عن الحريات الفردية ضرورة

صادق مكتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم 29 أكتوبر 2019، على مذكرة حول مشروع القانون رقم 10.16، المتعلق بتعديل القانون الجنائي، لتقديمها إلى رئيسي مجلسي البرلمان وإلى الفرق البرلماني. مضامين المذكرة لم تخل من جرأة، من حيث توصياتها التي تهم تعديلات جوهرية على القانون الجنائي، خصوصا في ما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام والمقتضيات المتعلقة بالأمن الداخلي والإجهاض والعلاقات الرضائية بين البالغين والمقتضيات المرتبطة بالعبادات. في هذا الحوار، تقدم أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تصور المجلس وتلقي بعض الضوء على مضامين المذكرة...

حاورها: الشرقي لحرش وحسام حاتم

أمينة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وجهتهم مذكرة إلى البرلمان حول مشروع القانون الجنائي ما هو سياق هذه المذكرة؟

هذه المذكرة تأتي تفاعلا مع اقتراب تاريخ وضع التعديلات على مشروع القانون الجنائي، الذي يناقش في لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، والذي نعتبره بمثابة القانون المنظم للحريات والحقوق.

إن هذه المذكرة تعتبر تكميلية بالنسبة للرأي الاستشاري الذي سبق أن قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان للبرلمان بشأن مشروع القانون الجنائي، وقد جاءت بناء على عدد من المستجدات التي نعتبرها أساسية، لذلك تضمنت المذكرة 11 توصية جديدة.

وتهم هذه التوصيات إضافة مقتضى جديد يتعلق بالعنف في الفضاء العمومي بسبب تنامي وسائل التحريض والعنف والكراهية والتمييز، والتنصيص على عدم تقادم جرائم التعذيب، كما ضمت المذكرة توصيات حول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

كما تستند المذكرة على مرجعيات أساسية أولها الالتزامات الدولية التي صادق عليها للمغرب، والدستور المغربي الذي فصل في عدد من القضايا، وكذا توصيات اللجان التعاقدية التي يقدم لها المغرب تقاريره، علما أن عددا من توصياتها حظيت بالقبول لدى السلطات المغربية.

كذلك، من المستجدات المهمة ما يتعلق بالحريات الشخصية والحياة الخاصة التي أخذت طابعا مهما جدا في التداول العمومي، وقد تابعنا بشكل دقيق جدا الحوارات

«

والمواقف والآراء التي عبر عنها عدد من المواطنين داخل المغرب وخارج المغرب بخصوص إشكالية الحريات الشخصية.
إن المغرب دولة تبنت الاختيار الديمقراطي، والديمقراطية تضم تدبير النظام العام وكذا تدبير الحياة الشخصية والحريات الشخصية.
إذن، نحن نعتقد أننا استحضرنا كل الآراء سواء الالتزامات الدولية للمغرب، أو مقتضيات الدستور المغربي، ثم صغنا ذلك في مذكرة، لأن دورنا كمؤسسة دستورية أن نستمع لكل الآراء وأن نصوغ ذلك ونقدمه للسلطة التشريعية التي لها كامل السلطة في التعامل معها.

الملاحظ أنكم تقدمتم بتوصيات حول عدد من فصول القانون الجنائي غير مطروحة للنقاش اليوم داخل البرلمان كما هو الشأن بالنسبة لرفع التجريم عن العلاقات الرضائية. كيف تفسرون ذلك؟
هناك عدد من المقتضيات لم يشملها التعديل، ولذلك نحن اقترحنا تعديلها، كما أن هناك مواد تضمنها المشروع وأوصينا بتعديلها، كما هو الشأن بالمقتضى الخاص بالأمن الداخلي، حيث طالبنا بتغيير العنوان ليصبح المس بالسير العادي للمؤسسات الدستورية، كما أكدنا على ضرورة توفر شروط ومعايير محددة لتكوين جريمة المس بالسلامة الداخلية.

يبدو أن محاكمة معتقلي حراك الريف بجناية المس بسلامة الدولة الداخلية هي التي دفعتكم للمطالبة بتعديل هذا المقتضى؟
على أي، نحن نرى أنه في إطار التطور الديمقراطي الذي يشهده المغرب لا بد من العودة إلى المبادئ الأساسية للقانون الجنائي المتمثلة في الضرورة والشرعية والتناسبية.
إن استعمال هذه المبادئ الثلاثة يحول دون ترك عدد من القضايا مفتوحة يمكن استعمالها حسب التقديرات والسياق، لذلك نحن ندعو إلى تحديد المعايير.

تذهب بوعياش إلى أن يسمح بالتظاهر السلمي ولو بدون ترخيص.

طالبتم برفع التجريم عن العلاقات الرضائية، الشيء الذي يذكرنا بتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمساواة في الإرث والتي أثارت ضجة. هل المجلس اليوم مستعد للدفاع عن مطالب الحريات الفردية؟
إن الأمر يأتي في إطار تراكم عمل معرفي وبحثي قام به المجلس، كما يأتي في إطار إعمال المنظومة القانونية والمعنوية التي يعيش داخلها المغاربة. كما أننا سندافع عن هذا الأمر، من خلال الصحافة، فإذا ارتأت أن هذا مهم فلا بد أن تكتب عنه باستمرار، كما سندافع عنه بتنظيم عدد من اللقاءات مع مختلف الفاعلين، بما في ذلك القضاة والمحامين ومجلس النواب ومجلس المستشارين، حيث قدمنا المذكرة لمختلف الفرق من أجل دراستها. سندافع عن هذا المقتضى، لأننا نعتبر أن مسار الحريات العامة تقدم في المغرب رغم الإشكالات التي يعرفها، وهذا التطور الذي يعرفه الفضاء العام يؤدي حتما إلى المطالبة بالحريات الشخصية التي نرى ضرورة رفع التجريم عليها، لأن الإبقاء على التجريم غير ممكن في إطار الصيرورة الديمقراطية.

"المغرب دولة تبنت الاختيار الديمقراطي، والديمقراطية تضم تدبير النظام العام وكذا تدبير الحياة الشخصية والحريات الشخصية".

من جهة أخرى، فنحن لم نتعامل سوى مع واقع قائم، فهل اليوم يمكننا القول أن علاقة رضائية خارج إطار الزواج تستدعي السجن؟
المبدأ الذي اعتمدناه، في ما يتعلق برفع التجريم عن العلاقات الرضائية، مستوحى من الفصل 19 للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ أي أن تمس ممارسة هذه الحريات بالآداب العامة. نحن ندرك أننا في مجتمع محافظ، لكن لا يمكن أن يلغي الفضاء العام أبسط العلاقات بين الجنسين. مع تطور واقع الحريات في الفضاء العام ستطرح هذه القضايا بشدة، وقد رأينا متابعة عدد من الأفراد بتهم لها علاقة بهذه القضايا مما يستدعي معالجتها معالجة قانونية.

البعض يرى أن هذه القضايا الأخلاقية أصبحت سيفا يسلط على رقاب المعارضين وبعض الأشخاص الذين لهم أراء مخالفة للتوجه الرسمي؟
نحن بصدد تقديم توصية تهم حرية الحياة الشخصية والفردية للمواطنين المغاربة، وإذا كان هؤلاء المعارضون في البرلمان، فليصوتوا على التعديلات.

بالاطلاع على التجارب المقارنة، نجد أن عددا من الدول تحدد سنا معينا للحق في ممارسة الجنس الرضائي، ففرنسا مثلا حددته مؤخرا في 15 سنة. بالنسبة لكم، ما السن الذي تقترحونه؟

نحن نطالب برفع التجريم عن العلاقات بين الراشدين، أما ممارسة الجنس مع القاصرين فيدخل في بند الجريمة ولا يدخل في العلاقات الرضائية. نحن لا نريد فتح الباب على مصراعيه، فنحن أيضا مغاربة وننتمي لهذه الدولة ولهذه الثقافة، وربما أكثر من أي أحد، لكن في نفس الوقت نرى أنه لا بد من حل هذه الإشكاليات.

طالبتم بتوسيع إباحة الإجهاض أكثر مما تضمنته المشاورات التي أشرف عليها الملك. هل تعتقدون أن البرلمان سيتجاوب معكم؟

يجب بداية التمييز بين جريمة الإجهاض التي تتم عبر العنف، والتي لا يمكن التغاضي عنها، وبين الإيقاف الطبي للحمل، كما أن الملك اعتبر الإجهاض شأنا طبيا. إن منظمة الصحة العالمية حددت أسباب اللجوء إلى الإيقاف الطبي للحمل في أسباب بدنية ونفسية واجتماعية، ومنه يحق للمرأة، إذا وُجد أي سبب من الأسباب الثلاثة، أن تتخذ قرارا بإيقاف الحمل، كما أننا في التوصية التي تقدمنا بها، أكدنا على عدم إمكانية إيقاف الحمل إذا مر عليه 3 أشهر حماية لصحة الأم. إن صحة الأم لا تتعلق بالصحة البدنية فقط، بل لا بد من استحضار الصحة النفسية والاجتماعية.

ما موقفكم من رفع التجريم عن الخيانة الزوجية؟

"اللي تتّاكل العصا" في الخيانة الزوجية هي المرأة "ماشي الراجل"، فحين تزور السجون، تجد النساء "هوما اللي مساكن في الحبس بينما الرجال ماكينينش".

سبق لوزير العدل السابق أن صرح بأن مطالب رفع التجريم عن الحريات الفردية تواجه ببنية محافظة. كيف ستتعاملون مع هذا الوضع؟

أعتقد أننا نتوفر على بنية تشريعية محافظة، لكن المجتمع ليس محافظا في علاقاته، "هاد الشي اللي كانشوفو، وهاد الشي اللي كنتلقاو، وكنقراو، وهذا ما تكتبونه أنتم"، لكن هل سيتفاعل السادة النواب مع ما تقدمنا به؟ لا أعلم، لكن هناك إشكالات مطروحة للنقاش.

قدمتم توصيات بخصوص التعذيب، ونعرف أن المغرب ينفي دائما وجود تعذيب ممنهج. هل تتفقزن مع هذا الطرح؟

لا يوجد تعذيب ممنهج في المغرب، لأن التعذيب الممنهج له تعريف محدد وهو نزع الاعترافات باستعمال شتى أنواع التعذيب. هل يوجد هذا في المغرب؟

هناك من يدّعون أن الاعترافات أُخذت منهم بالقوة وتحت التعذيب؟

جميع الإشكالات المطروحة الآن تتعلق بسوء المعاملة، هذا ما نستشفه من زيارتنا للسجون ومتابعة المحاكمات، أما التعذيب الممنهج فلم نصادفه.

سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تحدث عن تعرض عدد من معتقلي حراك الريف للتعذيب ووصف مزاعمهم بأنها "ذات مصداقية". ما مآل تقرير أحداث الريف؟

نحن نعد تقريرا حول أحداث الحسيمة، والذي سنعلن عنه قريبا، وأؤكد لكم أن محاوره عرضت على الجمعية العمومية السابقة.

من صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان القيام بزيارات لأماكن الاحتجاز والسجون. هل سبق لكم زيارة مخافر الشرطة والدرك، وما تقييمكم للأوضاع داخل هذه المراكز؟

الآن، أصبح المجلس يتوفر على الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وهذه الآلية تم إحداثها بناء على مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب والوقاية منه. إن دور هذه الآلية هو القيام بزيارات لأماكن الحرمان من الحرية من مراكز الشرطة والدرك والمستشفيات العقلية. يمكنني أن أخبركم أيضا أن اللجنة الفرعية الأممية لمنع التعذيب سبق لها أن قامت بزيارة للمغرب، في أكتوبر 2017، وزارت بعض أماكن الحرمان من الحرية التابعة لكل من المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الملكي، وقدمت تقريرا في الموضوع، ونحن سبق لنا أن أوصينا بنشر هذا التقرير.

لا يمكن مواجهة التعذيب بتعديل القانون الجنائي فقط، بل لا بد من إدخال تعديلات جوهرية على قانون المسطرة الجنائية. هل تنوون تقديم توصيات بهذا الشأن؟

المسطرة الجنائية تتضمن تفاصيل تقنية، ونحن سنقدم رأينا بشأنها حينما تعرض.

بوعياش خلال تقديم أعضاء المجلس.

قضية هاجر الريسوني أعادت النقاش حول الإجهاض إلى الواجهة.

من بين المتابعين من نشطاء حراك الريف، هناك المعتقل مرتضى اعمراشن، الذي توبع بتهمة الإشادة بجماعات إرهابية، رغم أن له مقالات وتدوينات عديدة يدين فيها الإرهاب، فيما اختارت سلطة الاتهام التركيز على تدوينة واحدة. وقد ظل اعمراشن يؤكد أنها تدوينة ساخرة، ومع ذلك حكم عليه بخمس سنوات سجنا نافذا. ألا ترون بأن قانون الإرهاب يجب أن تطاله المراجعة أيضا؟

نحن كنا نرى أن القانون الجنائي يجب أن يكون حاضنا لقانون الإرهاب، لكن هذا لم يتم، لهذا "خاصّ التشريع والسادة النواب يوقفوا معنا، ويكون خير".

قبل أيام، تم الحكم على أربعة متهمين في قضية قتل السائحتين الاسكندنافيتين بإمليل بالإعدام، وقبل ذلك تم الحكم بالإعدام على المتهمين بارتكاب جريمة "مقهى لاكريم". الملاحظ أنه كلما وقعت جريمة وحشية، يطالب الرأي العام بتنفيذ حكم الإعدام، فيما أنتم تطالبون بإلغاء هذه العقوبة. فكيف ستتعاملون مع الرأي العام؟

إن المحيط الحقوقي ضد عقوبة الإعدام، لكن، بالمقابل، الجانب السياسي ليس كله مقتنع بهذا الموضوع. نحن نعتبر أن عقوبة الإعدام لا تحل أي مشكل، كما أنه أحيانا قد تقع أخطاء قضائية، فضلا عن كون عقوبة الإعدام لا تمنح الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم، حتى ولو كانت بشعة، الحق في فرصة ثانية في الحياة، حتى ولو كانوا شبابا، كما تمنعهم من الحق في إعادة التأهيل. إن المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام يعيشون "دراما" يومية، بعدما أصبحت الأيام متشابهة بالنسبة لهم، ولا يعرفون اليوم الذي سينفذ الإعدام في حقهم.

ولماذا لم ينضم المغرب إلى الدول التي ألغت عقوبة الإعدام؟

هذا دور المشرع.

يحاول المغرب ملاءمة تشريعاته مع اتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية دون الانضمام إليها، أليس الأولى الانضمام لهذه الاتفاقية أولا؟

المصادقة على اتفاقية روما هدف مهم بالنسبة لنا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكن إذا تمكنا من إدراج الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية روما ضمن تشريعنا الوطني سنكون قد تقدمنا كثيرا.

يعرف المغرب احتجاجات قد تصل إلى درجة التوتر الاجتماعي. هل سيقوم المجلس الوطني بتفعيل آلياته المتمثلة في إجراء الصلح والوساطة لتجنب وقوع التوتر؟

لأول مرة، يتم إنشاء وحدة مرتبطة برئاسة المجلس من أجل القيام بهذا الدور تحديدا. وقد أكد القانون الداخلي للمجلس على هذا الموضوع. ونحن الآن نتوفر على وحدة إدارية لوضع تصور حول آليات الاشتغال.

عدد من الجمعيات الحقوقية، وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، تشتكي من تضييق السلطات على أنشطتها وعدم تسليم فروعها الوصولات القانونية. هل سبق عرض هذا الملف عليكم؟ وما تقييمكم له؟

سبق أن التقينا مع الزملاء في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أكثر من ثلاث مرات، وقد تذاكرنا معهم حول هذا الموضوع، كما قدمنا دعمنا لمؤتمرهم.

بخصوص عدم منح الوصولات القانونية، يعود هذا الأمر، أحيانا، إلى عدم اكتمال وثائق الملف، وأحيانا، تقع ممارسات غير قانونية من طرف بعض القياد في بعض المناطق. كما أننا في تواصل مع وزارة الداخلية، الشيء الذي مكننا من حل مجموعة من الإشكالات.

من جهة أخرى، نعتقد أنه يجب إعادة النظر في القوانين المؤطرة لوصولات الجمعيات وإقامة التظاهرات. فكما ترون اليوم الناس يتظاهرون بدون وصل. وعموما، فرأي المجلس هو السماح للتظاهرات التي لا يصاحبها عنف حتى ولو لم تكن تتوفر على ترخيص. ■

السب في "الراب".. و"مرض الإبداع" و"ماركيتينغ" الفن..

عبقري يحلل "عاش الشعب"

عاد موضوع أغنية "راب" مغربية ليشعل الجدال حول حرية الإبداع وحدود اللباقة في نثر الكلمات، وهو جدال ليس بالجديد. لكن الضجة التي خلقتها أغنية "عاش الشعب" للثلاثي "ولد لكرية" و"لكناوي" و"لزعر" أعادت الجدال من جديد، فهل "الراب" هو كل كلام جريء ناب مباشر، حتى لو خلا من صور شعرية؟

عبد الرحيم سموكني

"لكناوي" اعتاد دوما تواجده في الرتب العشر الأوائل للفيديوهات الأكثر مشاهدة في المغرب عبر "يوتيوب".

ولد الجدال أول مرة بأول أغنية "راب" مغربية في بداية الألفينات، مع مجموعة "عود الليل" ثم مع ألبوم "مغاربة حتى الموت" لبيغ سنة 2006، بعدها سيصعد موبي ديك الموتشو باختيار كلمات نابية، قبل أن يعاود البيغ مرة أخرى اللجوء إلى خطاب تصعيدي في أغنية "170 كيلو"، لكن الجدل عاد بقوة مع أغنية "عاش الشعب" للثلاثي "ولد لكرية" و"لكناوي" و"لزعر"، فهل على "الراب" أن يتبنى خطابا صادما بكلمات جارحة، أقرب إلى السب والشتم ليحقق الانتشار؟ وهل يمكن الحديث عن تطرف موسيقي في هذا الفن؟

"المزايدة" في "الراب"

يجيب الخبير الفني هشام عبقري، وهو من الأوائل الذين واكبوا ورافقوا مغنيي "الراب" المغاربة في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، بالقول إن هناك فرقا كبيرا بين التطرف الفني والمزايدات الإبداعية.

ويشرح عبقري، في تصريح لـ"تيلكيل عربي"، أن "المزايدة في 'الراب' تساعد 'الرابور' على كسب الانتشار، وكلما كان المستهدف بارزا كلما صعدت أسهمه بين منافسيه، فالتهجم على مقدم ليس كالتهجم على وزير"، ويضيف عبقري "إن الأمر بسيط، فلتحقيق

«

"الدون بيغ" خلق الجدل قبل أن يعود الجدل مع "عاش الشعب".

القيمة المضافة، يعمد مغنو 'الراب' دائما إلى الاعتماد على القاعدة التي تقول بأن القيمة المضافة تساوي المخاطر مضروبة في الاحتمال، فكلما خاض المغني مخاطر أكبر كلما كبر احتمال انتشاره، وبالتالي كبرت قيمته المضافة".

بالنسبة للمتحدث، فإن اللجوء إلى السب والشتم ليس بالأمر الجديد في أغاني "الراب" المغربية، وهي عادة اكتسبها المغنون المغاربة من أمريكا، مهد "الراب"، وأن التجارب السابقة لأغاني ضمت قذفا وسبابا كبيرا، ابتداء من أغنية "الرو دو" لمجموعة "عود الليل"، ثم بعدها البيغ في ألبوم "مغاربة حتى الموت"، كانت دوما تصعد في "التوندونس" في منصة "يوتيوب" لبث الأغاني، والأمر نفسه سلكه المغني "الموتشو"، ثم عاد البيغ قبل سنة لينهج التكتيك ذاته، لكنه أداءه لأغنيته بالإنجليزية قلص الاهتمام بموضوع السب، وسلط الأنظار على شكل الفيديو كليب، لكن بالتزامن مع كل هذا بقيت أغاني "أندرغراوند" تتضمن كلمات قاسية ومليئة بالسب والقذف.

أما في ما يتعلق بالأغنية المثيرة للجدل "عاش الشعب"، فيرى عبقري أن مغنيا مثل "لكناوي" اعتاد دوما تواجده في الرتب العشر الأوائل للفيديوهات الأكثر مشاهدة في المغرب عبر "يوتيوب"، ويضيف "ما أود الإشارة إليه، هو أنه لا لشيء عفوي في هذه الأغنية. إنهم نهجوا استراتيجية تسويقية محكمة، أولا فالأغنية هي 'فيتورينغ' يجمع ثلاثة مغنيي 'راب'، نزلوا أغنيتهم في قناة واحدة هي قناة "ولد لكرية" حتى لا يشتتوا المشاهدات، كما أن طريقة التصوير اعتمدت أن يظهروا عراة لتظهر ندوب الجروح بادية عليهم، بما يحيل على "القهرة" التي يعيشونها، إذن، فإذا أضفنا منسوب السب والشتم المتضمن في كلمات الأغنية، وأسلوب الميكساج التي اعتمد أن يبرز الكلام أكثر من الموسيقى، فإننا أمام وصفة انتشار ناجحة".

"السب في الثقافة الشعبية هو من اختصاص الأضعف، الذي يلجأ إلى السب لمنح نفسه جرأة انتقام كلامي".

يتابع عبقري كلامه عن أغنية "عاش الشعب" بالتأكيد على أن السب في الثقافة الشعبية هو من اختصاص الأضعف، الذي لا يقوى على المواجهة، فيلجأ إلى السب لمنح نفسه جرأة انتقام كلامي كأضعف الإيمان، وليظهروا حجم القهر الذي يعيشونه.

ما "الراب"؟

يرفض عبقري الإجابة عن سؤال "هل كل كلام مغنى ولو كان مقفى، هو 'راب'؟" ويرد بأن السؤال يمكن أن يطرح بصيغة: هل هو إبداع أم لا؟، ليجيب بأن لكل عملية إبداعية قواعدها، والتي تتطلب رسالة معينة؛ إذ أن الإبداع، بحد ذاته، رسالة تكون وفق مرجعية معينة، كالصور الشعرية والتشبيه والانحياز، ويجب أن تتماشى مع الكلام المقفى، وليس الاستظهار، وهو ما رأيناه في أغنية "عاش الشعب".

ويضيف عبقري في هذه الأغنية جرى الاعتماد على لازمة "عاش الشعب" وهي تمتح من سياق ومرجعية سياسية، "فإذا أمعنا النظر في الصفحات الأولى التي شاركت الأغنية على مواقع التواصل الاجتماعي، سنجدها صفحات المقاطعين والصفحات المرتبطة بحراك الريف ومناضلي 20 فبراير، لذا فاختيار هذه اللازمة لم يكن اعتباطيا بالمرة، كما أن الهم التسويقي ("الماركيتينغ" الفني) كان حاضرا، لأن الهدف من كل هذا هو جني المال"، على حد تعبير الخبير الفني.

ويرفض عبقري مساندة الرأي الداعي إلى مصادرة هذا النوع من الرقابة، ويقول إنه ضد أي رقابة فنية، بل يذهب إلى حد اعتبارها أحد الأسباب التي دفعت ببعض المغنيين إلى "اعتماد هذا الأسلوب المزايد لتحقيق الانتشار"، لأنهم يتعرضون لحصار إعلامي، كرس مفهوما وحيدا للفن، ويقول

يرى عبقري ألا شيء عفوي في أغنية "عاش الشّعب" التي نهج أصحابها استراتيجية تسويقية محكمة.

«"في البداية تحدثت عن الفرق بين المزايدة والتطرف في الفن، فمغنو 'الراب' متخصصون في المزايدة، أما المتطرفون في الفن، فهم أولئك الذين يرون في الأغاني التي لا تعتمد على مرجعيات إيديولوجية ونضالية، مجرد أغان تافهة، ويقول "أولئك الذين يريدون أن يروا فقط نماذج مكررة للشيخ إمام ومارسيل خليفة، ومان تشاو، أولئك الذين أطلقوا تسمية الفن الملتزم والنظيف، هم من أرى فيهم متطرفين فنيين".

يوضح عبقري أن المتطرفين الفنيين هم من يرمون من يختلف معهم في الذوق بتهمة إفساد الذوق العام، ويصير عندهم الإبداع مرتبطا بخدمة أجندات معينة في بعض الأحيان، ويريدون فرضه على الناس.

ويتابع بالقول إن كثيرا من الفنانين والمغنيين يفضلون غناء مواضيع الحب والغرام والهجر والدلال، لأنها تجنبهم الوقوع في مشاكل كبيرة، كما أن الإذاعات الخاصة لا تتردد في بثها، مضيفا "ويجب أن نعلم أن 'الهاكا' تراقب كلمات الأغاني، ففي سنة 2011 تعرض المنشط مومو لعقوبة التوقيف بسبب 'روميكس' لأغنية 'هزّ البوط'، وبالتالي، فإن هذه الرقابة كرست اتجاها وحيدا من الأغاني، وهو ما دفه بجمهور معين إلى البحث عن منصات أغان جديدة، فجرت الهجرة إلى 'يوتيوب'، وهو الوضع الشبيه بمتابعة قنوات القطب العمومي، التي هجرها المشاهدون لصالح قنوات عربية أو فرنسية أو أمريكية".

بالنسبة لهشام عبقري، فإن الأغنية العصرية المغربية منذ الخمسينات كانت محط انتقاد من المحافظين، فالملحون يتكلم في قصائده عن الغزل والأكل والهجر، كما أن أغاني عبدالوهاب الدكالي وعبد الهادي بلخياط كانت تصب في المجرى نفسه، ويبقى الفن الوحيد الذي كان مرتبطا بالواقع هي العيوط المرساوية".

ويرفض عبقري الحديث عن أغان تافهة، ويقول "إذا أخذنا معيار الكلمات والقصائد لنطلق حكم قيمة، فالأغاني المغربية كانت دوما تافهة، باستثناء المجموعات الغنائية التي ظهرت في الستينات والسبعينات، كناس الغيوان ولمشاهب ولرصاد والسهام".

ويبرر لجوء بعض الفنانين إلى مواضيع سهلة، بكون إجبار بعض قنوات البث، سواء إذاعات أو تلفزيون، على تجنب الخوض في تيمات السياسة والدين، وهو ما يشجع على ما يمكن أن نسميه "التفاهة".

ويحمل المتحدث ذاته الإطار العام المسؤولية أو ما سماه "مناخ الإبداع"؛ إذ يرى أن الظروف الإبداعية تكون وراء منتوج فني يمكن أن يجمع بين قناعات المغني ومتطلبات السوق وإمكانية ترويجه في الإذاعات وقاعات العروض والمهرجانات، إذ أن "التفاهة" لا تحمل مخاطر أكبر.

ويخلص إلى أن أغنية "عاش الشعب" ترصد مظهرا من الأعراض الفنية التي لها أسباب سياسية لأن المناخ الإبداعي يعيش ضغطا كبيرا، أدى إلى الهروب إلى العالم الافتراضي، لذا يقول عبقري "علينا دراسة الأعراض لأنها ليست هي المرض، والجودة هي التي ستحكم في النهاية". ■

"أيام زمان" لمعنينو..

شهادات عن اللحظات الأخيرة من حياة الحسن الثاني

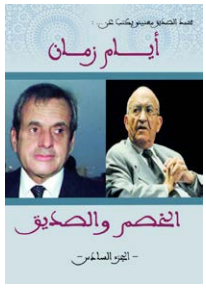

لأنه الكتاب الأخير في سلسلة "أيام زمان"، فقد حاول محمد الصديق معنينو أن يقول فيه كل شيء. لم تسعفه الأجزاء الخمسة السابقة من سلسلة شهادته على ما عاشه من أحداث في المغرب على امتداد 40 عاما ليقوله. وتراوحت مجمل صفحات الكتاب الأخير، الذي يقع في 326 صفحة، بين الحديث عن السنوات الأخيرة من حياة الحسن الثاني، وكواليس ما كان يجري في وزارة الإعلام، وعلاقة معنينو بالوزير القوي في عهد الحسن الثاني إدريس البصري. في هذه الورقة شهادات عن الأيام الأخيرة من حياة الحسن الثاني.

المختار عماري

اختار محمد الصديق معنينو، في غالبية المقاطع التي أوردها في كتابه، أن يقدم توصيفا للأوضاع الصحية للحسن الثاني عن طريق طرف ثالث، يكون شاهدا، بينه وبين الحسن الثاني لقاء مباشر.

السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني

في شهادة أولى، يقول معنينو: "حدثني أحد الفنانين المغاربة عن العلاقة الخاصة والحميمية التي كانت تربطه بالحسن الثاني، طيلة عدة سنوات...، تأتي شهادته لتؤثث لفترة تاريخية مصيرية بالنسبة للملك، إذ جرت مختلف حلقاتها، في سنواته الأخيرة، مما يعطينا مجموعة من المعلومات النادرة، عن الأجواء التي كان يعيشها الملك، وعن طريقة مواجهته للأمراض المتراكمة التي أنهكت قوته وأثرت على حياته اليومية".

هذا الفنان يقول عن نفسه بأنه كان صديقا للحسن الثاني، وكان يسهر معه كثيرا، وفي أحايين عديدة ينادي عليه

نعش جثمان الحسن الثاني محمولا على كتفي نجليه سيدي محمد ومولاي رشيد.

الملك الراحل في منتصف الليل ليلتحق به في القصر، وكان يجالس الحسن الثاني، في الوقت الذي يكون الوزراء في الانتظار، وبينهم الوزير القوي إدريس البصري، لكن المهم في شهادته هو هذا المقطع: "في نهاية حياته، تصاعدت أزماته الصحية، ولكن إرادته الصلبة جعلته يواجه الصعوبات بكثير من التحدي. عندما تكاثرت وتنوعت الأدوية التي يتناولها، تأثر إلى حد كبير، وفي عدة مرات كان يدخل في هذيان غير

الراحل الحسن الثاني إلى جانب الرئيس جاك شيراك في احتفالات اليوم الوطني لفرنسا في 14 يوليوز 1999.

مفهوم. فمرة عاتبني أمام عدد من الحضور قائلا: 'لقد بعثتك في مهمة رسمية إلى روسيا، ولم تخبرني بما يجري بعد عودتك؟...'. فهمت بسرعة أن الأدوية أثرت عليه، وأنه دخل في مرحلة ابتعد خلالها عن الحقيقة واختلطت عليه الأمور. لذلك سارعت بالقول 'الله يبارك فعمر سيدي. أعتذر سيدي وسامحني... ولن أعود إلى ارتكاب مثل هذا الخطأ...'. وانحنيت وقبلت يده.. وقلت "العفو..نعم سيدي.. أعزك الله'. لم أكن الوحيد الذي تعرض لمثل هذا الموقف، فقد حدثني أحد المقربين، أنه فوجئ بنفس الملاحظة، وأنه سارع هو الآخر إلى الاعتذار والوعد بعدم تكرار الخطأ".

ويضيف الشاهد مسترسلا في الحديث عن اللحظات الأخيرة من حكم الحسن الثاني: "قال لي الحسن الثاني وقد تفاقمت حالته الصحية: 'قرّبت من التعلاق"... أي من الرحيل، فانحنيت وقبلت يده، وقلت له 'أطال الله عمر سيدي'، لكنه أجابني دون تردد وبهدوء غريب 'كل نفس ذائقة الموت'".

يقدم معنينو شهادة ثانية، حول الأسابيع الأخيرة من حياة الحسن الثاني، يرويها مرة أخرى، على لسان "امعلم" سلاوي، أصبح مستشارا للحسن الثاني في الفن المعماري الأندلسي، فكان الملك يستدعيه كلما تطلب الأمر خبرة أو معلومة فريدة.

ينقل معنينو عن هذا "لمعلم" أن الحسن الثاني دعاه إلى قصر الصخيرات، الذي كان يقيم فيه كعادته في فصل الصيف: "فعلا ذهبت في الموعد المحدد، وانتظرت في خيمة كانت منصوبة هناك قريبا من المسبح. بعد حين، حضر الملك، وتقدمت مختلف الشخصيات للسلام عليه وكنت من بينها. لاحظت فورا أن الملك يتكئ على عصا، وهي أول مرة أرى فيها ذلك، كما لاحظت أنه فقد الكثير من وزنه، بحيث أصبح نحيفا. كان يمشي بتؤدة، وكأنه يخشى السقوط، لكنه، في نفس الوقت، ظل يتمتع بهيبة قل نظيرها".

يستطرد هذا "لمعلم" السلاوي "كعادتي انحنيت وقبلت يده، وتراجعت قليلا إلى الوراء، وأنا مطأطأ الرأس في انتظار الأمر الملكي. ظل الحسن الثاني صامتا لحظات ثم قال لي "آ لمعلم، وجّد المحل"... أجبت "الله يبارك في عمر سيدي"... ورفعت رأسي قليلا، وقد رسمت على وجهي ما يوحي بأني أتساءل عن معنى المحل؟ وماذا يقصد الملك بذلك؟ وماذا يقصد الملك بذلك؟ وماذا هو منتظر مني؟ كانت هذه طريقة تعاملي مع الحسن الثاني، فلم أقل له يوما إنني لم أفهم قصده أو سألته ماذا يعني أو طلبت منه أن يدقق تعليماته.

بادر الملك للقول: "عليك بإعداد المحل'، ولما لاحظ نفس التساؤل والاندهاش عبر أسارير وجهي، قال لي بصوت هادىء: 'المحل المعلوم'... ظننت في البداية أن الملك يريد مداعبتي، كما حدث بضع مرات حين كان يفاجئني بطلبات غريبة، تعكس ذوقا راقيا في البناء التقليدي، لكنه وأمام صمتي وحيرتي قال لي: 'عليك بإعداد قبري.. لقد حان الوقت...'. ويعترف محدثي: 'شعرت وكأن الملك رماني بقنبلة.

انفجرت واضطرب جسدي، وارتعشت يدي، وبدأت في البكاء، لا أدري ماذا مسني، ولا أدري ماذا أصابني، وإذا بي أرتمي على رجلي الملك وأمسك بهما وأصيح وأنا أواصل البكاء: 'أطال الله عمر سيدنا... حفظ الله سيدنا'. ظل الملك واقفا وقال لي 'كل نفس ذائقة الموت.. الصبر أ لمعلم.. الصبر والهدوء'.

بعد لحظات اضطراب، ساعدني على الوقوف، وقال لي: 'اذهب إلى الضريح وهيء المحل...

والأمور بيد الله ولابد من السرية وعدم إثارة الانتباه'".

بعد موت الحسن الثاني، يواصل 'لمعلم' السلاوي 'استدعاني الملك محمد السادس بعد الدفن، وأمرني بالانكباب على الجانب التقني في إعداد القبر، وبناء غطائه من المرمر الإيطالي الأبيض، وكلفني بالذهاب إلى إيطاليا، والسهر هناك على كافة مراحل الإعداد مع احترام التفاصيل الضرورية لذلك. قبل ذهابي حرت في أمري، فقد كان وسط القباء الواسع قبر محمد الخامس، بشكله الفريد، من حيث الكبر والحجم والنقوش، وفي الركن الأيمن قبر الأمير مولاي عبد الله في شكل أقل كبر وحجما، لذلك تساءلت كيف سيكون شكل البناء المرمري الذي سيغطي قبر الحسن الثاني؟ هل سيكون في حجم قبر والده؟ هل سيكون في حجم قبر الأمير؟'.

ويتابع محدثي القول 'الملك محمد السادس حسم الأمر فأمرني أن أتخذ المقاييس التي تجعل قبر الحسن الثاني ما هو في حجم وقياس قبر محمد الخامس ولا هو في حجم وقياس قبر الأمير مولاي عبد الله، بل يكون بينهما، وبذلك يقول محدثي 'حافظ محمد الخامس على المكان المركزي، ونال الحسن الثاني، المرتبة الثانية لأنه كان ملكا'".

طبيعة مرض الملك

يخصص محمد الصديق معنينو حيزا للحديث عن طبيعة مرض الملك الذي سيكون سببا في وفاته . يقول "يوم 24 أكتوبر من سنة 1995، نادى الملك بسرعة على أطبائه، بعد أن شعر بصعوبة في التنفس، وهي وضعية أثارت قلق الملك وقلق محيطه. وكان الملك قد أصيب قبل ذلك بزكام حاد، ربما راجع لبرودة الطقس في نيويورك، وعدم اتخاذه الإجراءات اللازمة لمواجهته. استصغر المحيط الوضعية الصحية للحسن الثاني لكن الأمور أخذت تتطور بشكل غير منتظر، وبسرعة وصلت الإشاعات إلى الرباط، وتناسلت الأقوال. كل متحدث يدعي أن مصادره قريبة من القصر، وأن ما يحكيه هو الحقيقة".

يواصل معنينو "هكذا تردد أن الملك يعاني من مرض 'الضيقة'، مما يرهقه ويمنعه من الحركة ويحتم عليه المكوث في عزلة، وقيل بأن الأمر يرجع إلى صعوبة في التنفس وهو مرض كان قد أصاب والده وجده، فأرهقهما وكان نسببا سببا في رحيلهما".

ويضيف "في تلك الأجواء المتوترة، لم تخف بعض الأوساط تشاؤمها من الحالة الصحية للملك، مرددة بنوع من الحيطة والحذر، بأنه أصيب بالمرض اللعين. هكذا عاشت الرباط يومين كاملين تقتات من إشاعات متضاربة، وهكذا تابع الرأي العام المغربي أخبار ملكه وهو في نيويورك".

سيصدر بلاغان حاولا طمأنة المغاربة حول صحة الملك ودخول إحدى المصحات الأمريكية لتلقي العلاج. بعد ذلك ستمر رحلة العودة في أجواء استثنائية . يقول معنينو: "بعد مشاورات مكثفة، تأكد أن الرحلة تكتسي نوعا من الحساسية، وأنه قد يتعرض وهو في الأجواء إلى أزمة جديدة، أو مضاعفات غير محمودة، لذلك تقرر تجهيز الطائرة بكل وسائل التدخل السريع، كما تقرر ألا تحلق عاليا، كما هو المعتاد في مثل هذه الرحلات، وأن تقتصر على ارتفاع لا يؤثر على وضعية المريض".

ذهب معنينو إلى المطار، واقترب من الملك، ولاحظ "علامات الإرهاق بادية على محياه، وربما لأول مرة اكتشفت أن الرجل نحيف، يمشي وكأنه منشغل بشيء، أو يحاول أن يتذكر شيئا... كانت عيون الحاضرين بالمطار مركزة عليه في محاولة لاستقصاء درجة مرضه، ولا شك أن الملك كان يشعر بهذا الاهتمام، وهذه المتابعة، وهذه العيون....".

يذكر معنينو مشهدا مثيرا أثناء قضاء الملك فترة نقاهة في بوزنيقة: "قيل بأن العائلة الملكية كانت تذكره باستمرار بضرورة الإقلاع عن التدخين، فكان ظاهريا يوافق على رغبتهم ولكنه كان يدخن خفية، بعيدا عن الأنظار. وتقول حكايات نابعة من كواليس القصر، إن 'حراسة' مشددة وضعت حول الملك، فكلما كان يحاول التدخين خارج البناية أو وسط الغابة، إلا وينبطح أحد المخازنية أو الحراس أمام أرجله صائحا 'على ربي أسيدي... على ربي أسيدي ...'، فيرمي بالسيجارة... هكذا تدريجيا سيخفف الملك من التدخين"... ■

الراحل الحسن الثاني في آخر أيامه.

"كانت عيون الحاضرين بالمطار مركزة على الحسن الثاني في محاولة لاستقصاء درجة مرضه، ولا شك أن الملك كان يشعر بهذا الاهتمام..."